

بحوث فقهية مهمّة

[198] الثّانية؛ لاتّحاد المضمون واللفظ والسند. 3 - ما عن حسين بن خالد عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال سمعته يقول : الواجب على الإمام إذا نظر إلى رجل يزني أو يشرب الخمر، أن يقيم عليه الحدّ، ولا يحتاج إلى بيّنة مع نظره، لأنّه أمين الله في خلقه، وإذا نظر إلى رجل يسرق عليه أن يزبره وينهاه ويمضيه ويدعه، قلت : وكيف ذلك ؟ قال : لأنّ الحقّ إذا كان الله فالواجب على الإمام إقامته، وإذا كان للناس فهو للناس (1). 4 - ما ورد في باب القذف عن عمّار الساباطي عن أبي عبد الله (عليه السلام) : في رجل قال للرجل يا ابن الفاعلة ! يعني الزنا، فقال : إن كانت أمّه حيّةً شاهدةً ثمّ جاءت تطلب حقّها، ضرب ثمانين جلدةً وإن كانت غائبةً انتظر بها حتّى تقدّم وتطلب حقّها، وإن كانت قد ماتت ولم يعلم منها لا خير، ضرب المفتري عليها الحدّ ثمانين جلدةً (2). والظاهر كونها صحيحةً ولكنّها منحصرةٌ بباب القذف، ولكن إلغاء الخصوصية منها قريبٌ. أضف إلى ذلك كلاًّ أن سيرة العقلاء أيضاً على ذلك ولم يردع عنها الشارع المقدّس، فتأمّل. فالمسألة من ناحية الكبرى ممّا لا ريب فيه، وأمّا الصغرى فلا إشكال في أنّ القذف وما أشبهه من حقوق الناس، وأمّا مسألة شرب الخمر وأشباهه من حقّ الله ولكن بعض الموارد لا يخلو عن شبهة، منها «الزنا بذات البعل» و«السرقة». أمّا الأوّل فقد يتصور كونه من حقوق الناس أو ذات جهتين جهة يكون من حقّ الله، ومن أخرى من حقّ الناس، فلذا نواجه روايات كثيرةً تدلّ على جواز النظر

(1) الوسائل : ج 18 ب 32 من أبواب مقدّمات الحدود ح 3.

(2) نفس المصدر : ب 6 من أبواب حدّ القذف ح 1.